

## مختارات إعلامية

### تحذيرات من مخاطر انهيار النظام السياسي في العراق

المصدر: معهد الشرق الأوسط بواشنطن

حذرت ورقة بحثية نشرها معهد الشرق الأوسط بواشنطن من مخاطر انهيار النظام السياسي في العراق ودعت لمراجعة شاملة وتقييم موضوعي للعملية السياسية. واقتрحت الدراسة تغييراً جوهرياً في النظام الحزبي العراقي كمقدمة ضرورية لإصلاحات اقتصادية وهيكلية لمؤسسات الدولة العراقية .

ودعا الباحث والسياسي العراقي الدكتور نوفل الحسن الى إعادة تصميم النظام السياسي وإعادة هيكلته ليكون قادراً على إنتاج حكومات فاعلة ومتماسكة وتمثيلية قادرة على إعادة ثقة شرائح مجتمعية واسعة من المواطنين المحبطين بالنظام السياسي مما يمكنها من الاسراع بتنفيذ خطط إصلاحية تأخر تطبيقها بسبب عجز النظام السياسي عن إفراز مثل هذه الحكومات. وذكر الحسن في بحثه المنشور في موقع معهد الشرق الأوسط في واشنطن اليوم إن تقلصاً متوقعاً للإيرادات سينتزامن مع ارتفاع حاد للنفقات الحكومية، ستضاعف حالة الفشل في توفير الوظائف والخدمات مما سيقود لاضطرابات عميقة.

وأكدت الدراسة لحاجة العراق الى رؤية وطنية مشتركة جديدة. وقد خلصت الدراسة الى إن الوقت المتبقي للإصلاح بدأ ينفد. ونوّه الى أن صانعو القرار سيخسرون قريباً الخيارات القليلة المتبقية لتجنب الانهيار المروع المحتمل للعملية السياسية.

### الملخص: الحاجة إلى رؤية وطنية عراقية مشتركة جديدة

في النهاية، يضطلع قادة العملية السياسية وأصحاب المصلحة فيها بالمهام الرئيسية الست التالية:

١. إعادة تصميم النظام السياسي وإعادة هيكلته ليكون قادراً على إنتاج حكومة فاعلة ومتماسكة وتمثيلية. ويمكن أن تكون الخطوة الأولى الممتازة في تعديل المادة ١١ من قانون الأحزاب (رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥) لإلزام الأحزاب الراغبة في المشاركة في الانتخابات الوطنية بالحصول على

حد أدنى من الأعضاء في كل محافظة. سيؤدي ذلك إلى إنشاء أحزاب وطنية كبيرة من شأنها تسهل تشكيل حكومات أكثر استقراراً، بينما سيكون تركيز الأحزاب المحلية على الانتخابات الإقليمية والإقليمية وغيرها من الانتخابات المحلية. كما يجب تطبيق المادة ٥ من نفس القانون؛ فهو ينص بوضوح على أن "الحزب يقوم على أساس المواطنة" و "لا يجوز تأسيس الحزب على أساس العنصرية أو الإرهاب أو الكفر أو التعصب الطائفي أو العرقي أو القومي". من شأن تنفيذ ذلك أن يدعم هدف فصل الأحزاب الفيدرالية عن الأحزاب المحلية.

٢. إصلاح الأنظمة القضائية والرقابية والتشريعية التي عجزت عن مواجهة الفساد المنظم الذي يصيب أجزاء كبيرة من الدولة والمجتمع. منذ عام ٢٠٠٥ باءت المحاولات المتعددة لإصدار قانون المحكمة الاتحادية العليا على النحو المطلوب في الدستور بالفشل. ومع ذلك، فقد سمح إجماع حديث بإصدار تعديل لقانون المحكمة العليا (الأمر رقم ٣٠ لعام ٢٠٠٥)، وهو أحد المتطلبات الأساسية للتصديق على نتائج الانتخابات. وفقاً للقوانين الحالية، لا يتم انتخاب القضاء بشكل مباشر من قبل المواطنين، وهناك نقاش مستمر حول مزايا وعيوب أن يلعب الشعب دوراً في اختيار قادة السلطة القضائية أو ما إذا كان من الأفضل أن يتم التعامل معه من قبل السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية. يؤكد الدستور العراقي على استقلال القضاء (المادة ٨٧) ولا يسمح للقضاة بممارسة النشاط السياسي (المادة ٩٨). ومع ذلك، كان إصلاح النظام القضائي من أولويات المتظاهرين في السنوات الأخيرة (١٦، ١٧). في عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢٠، وقعت الحكومة العراقية مذكرات تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لطلب المساعدة في مكافحة الفساد. (١٨، ١٩) على الرغم من بعض التحسن الجزئي، لا يزال العراق في ذيل قائمة مؤشر مدركات الفساد (المرتبة ١٦٠ من أصل ١٨٠ دولة).

٣. توحيد النظام الأمني لتمكين الدولة من استعادة احتكار السلاح وفرض سلطتها بإنفاذ القانون. قد يكون تطبيق المادة ٣٢-أولاً من قانون الأحزاب (رقم ٣٩ لعام ٢٠١٥)، التي تحظر على الأحزاب السياسية القيام بأنشطة ذات طبيعة عسكرية أو شبه عسكرية وحل أي طرف ينتهك هذا القانون، خطوة قانونية أولى. واقعيًا، بدون حوار جاد مع الأطراف والقوى التي تسيطر على الميليشيات أو تؤثر عليها، لن يكون من الممكن تحقيق هذا الهدف. ومع ذلك، فإن

الانتقال من العقلية القائمة على الصراع إلى مجتمع بناء السلام سيكون شرطاً أساسياً قبل تنفيذ خطة إصلاح اقتصادي فعالة.

٤. إعادة توجيه وتوزيع الثروة وإنفاقها بشكل أكثر عدالة وفعالية. كما نوقش أعلاه، تمثل صادرات النفط أكبر مصدر للإيرادات العراقية. بينما يشير الدستور بوضوح إلى أن "النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في جميع الأقاليم والمحافظات" (المادة ١١١)، فإن موظفي الحكومة والمتعاقدين يتمتعون إلى حد بعيد بأكثر نصيب من هذه الإيرادات. يجب الإسراع في المصادقة على مشروع قانون التقاعد والضمان الاجتماعي الذي يناقشه مجلس النواب حالياً، وذلك في إطار الجهود المبذولة لإنشاء نظام شامل للحماية الاجتماعية في العراق. قد يخفف هذا أيضاً من الضغط الكبير على الطلب على الوظائف الحكومية (٢١). يمكن أن يساعد إنشاء مجلس الاتحاد (كما هو مبين في المادة ٦٥ من الدستور) في الإسراع بإصدار العديد من القوانين المتوقفة المهمة والمتعلقة بتوزيع الثروة، مثل قانون النفط والغاز، ويؤدي إلى إعادة تقييم وسائل وطرق توزيع وإدارة الثروة في المحافظات. على نطاق أوسع، من المهم أيضاً إنشاء هيئة دستورية تعتنى بالعملية السياسية بدلاً من مصالح الرعاة الخارجيين.

٥. توجيه الاقتصاد لتسهيل عملية تحفيز النمو وخلق فرص عمل لائقة في مجتمع منتج. تم إنشاء العديد من الوزارات والدوائر الحكومية لخدمة أهداف ورؤى لدولة قبل عام ٢٠٠٣. يجب إعادة هيكلة مؤسسات الدولة بما يتماشى مع الرؤية الدستورية الجديدة الداعية إلى الإصلاح الاقتصادي وتنويع الموارد وتشجيع القطاع الخاص (المادة ٢٥). يجب إعادة تقييم جدوى العديد من الهياكل الحكومية وفقاً للمبادئ الاقتصادية الحديثة. وهذا يتطلب تحديد مسار واضح للإنفاق على شكل قانون (ميزانية لمدة ثلاث إلى خمس سنوات)، يمكن تعديله جزئياً كل عام، دون تغيير اتجاهه الرئيسي. بدون ربط خطة الإصلاح بالميزانية، سيكون الإصلاح مجرد شعار فارغ آخر.

٦. وأخيراً، ضمان اتفاق ممثلين من مختلف أنحاء المجتمع على أهداف وطنية رفيعة المستوى تشكل رؤية عراقية للعقد القادم. ستكون مهمة الحكومات المتعاقبة أن تتنافس حول كيفية تنفيذها.

يمكن تحقيق حزمة إصلاح من خلال اللوائح الجديدة والقوانين والتعديلات الدستورية وعملية الحوار الوطني، بهدف نهائي هو بناء الثقة بين المواطنين والنظام السياسي. من المرجح أن تواجه الجهود المبذولة لتحقيق مثل هذه الإصلاحات الشاملة عقبات سياسية وقيود قانونية، وقد تتطلب تعديلات دستورية في بعض المجالات. وبالرغم من ذلك، فإن مخاطر إهمال أو تأخير التغييرات السياسية المطلوبة للسماح بالإصلاح السياسي والاقتصادي والهيكلية الشامل ستكون خطيرة. حتى الآن، لا يزال أمام صانعي القرار فرصة تتضائل لإتخاذ مسار مختلف، بدءًا من مراجعة شاملة وتقييم موضوعي لأسباب فشل النظام الجديد في تحقيق الأهداف المرجوة. الوقت ينفد. سيخسر صانعو القرار قريبًا الخيارات القليلة المتبقية لتجنب الانهيار المروع المحتمل للعملية السياسية. وفقًا لبعض الذين شاركوا منذ فترة طويلة، أصبحت العملية السياسية بالية وتفقر إلى القدرة على التجديد والتغيير اللازمين لإنتاج بدائل لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

**د. نوفل أبو الشون الحسن:** سياسي عراقي ومسؤول سابق. شغل العديد من المناصب التنفيذية والاستشارية العليا في الحكومة العراقية، بما في ذلك مدير مكتب وكبير مستشاري رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي.